يدل على انهم يعتقدون ان آلهتهم يحيى الموتى بل تستقل في ذلك وهم لا يعتقدون ذلك كيف وانهم ينكرون
البعث رأسا فضلا عن ان يكون الاصنام قادرة عليه مستقلة فيه الا ان ادعاءهم الالهية في حقها لما استلزم
اعتقادهم بذلك صح ان ينكر عليهم بذلك اللازم على طريق التجهيل والتهكم ثم انه تعالى لما انكر عليهم اتخاذهم
الالهة استدل على بطلانه بقوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى لو فرض ذلك وقدر كما يقدر المحال
لفسدتا خلقناه بالحق كما قال وما خلقنا السماء والارض وما بينهما لاعبين الاية قال اهل النحو
الا بمعنى غير صفة للنكرة قبلها الا انه لما تعذر الاعراب فيها جعل ما يستحقه من الرفع على ما بعدها والمعنى
سوى الاهما ويدبر امرهما الهة شتى غير الواحد الذى فطرهما لفسدتا ولا يجوز ان يكون الا للاستثناء
لانا لو حملناها على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما الهة ليس معهم الله لفسدتا وهذا يوجب بطريق
المفهوم انه لو كان فيهما آلهة معهم الله ان لا يحصل الفساد وذلك باطل لانه لو كان فيهما آلهة فسواء كان
الله معهم او لم يكن معهم فالفساد لازم ولما بطل حملها على الاستثناء ثبت ما ذكرناه وهو ان المعنى لو كان
في السماء والارض الهة غير الله لخربتا وهلك من فيهما بوجود التمانع من الآلهة فان كل امر صدر عن
اثنين فصاعدا لا يبقى على نظام واحد وانتفاء الفساد اللازم للتعدد دليل على انتفاء الملزوم وهو
التعدد ولكن في هذه الملازمة وفي انتفاء التالي نوع خفاء لانه ان اريد بالفساد الفساد بالفعل اى
خروجها بالفعل عن هذا النمط المشاهد فهذا لا يلزم مجرد التعدد بل انما يلزم من تحقيق التخالف و
التمانع ومجرد التعدد لا يقتضي التمانع لجواز التوافق وان اريد امكان الفساد فالملازمة مسلمة
ضرورة ان اجتماع القادرين على معمول واحد يستلزم امكان تمانعهما المستلزم لامكان فساد المعلول
لكن لا نسلم بطلان التالي اذ لا دليل على امتناع الفساد بل النصوص شاهدة على وقوعه كقوله تعالى
اذا السماء انشقت واذا النجوم انكدرت ويوم تبدل الارض غير الارض فظهر ان حجية الآية اقناعية
والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات فان العادة جارية لتحقق التغالب والتمانع عند
تعدد الحاكم والملوك على ما اشير بقوله ولعلا بعضهم على بعض وان امكن ان يراد بالفساد في الفعل
وجعل الملازمة مبنية على امتناع التوافق بناء على انه يستلزم اجتماع قدرتين مستقلتين على مقدور
واحد وتدبيرين في الكلام المستحالته **قوله** لتعذر الاستثناء لعدم شمول ما قبلها لما بعدها فان
قبلها جمع منكر والجمع اذا كان نكرة لا يستثنى عنه عند جماعة من المحققين اذ لا عموم بحيث لولا الاستثناء
لما استدل على تعذر الاستثناء بانه يدل على خلاف المراد وبيانه ان الاستثناء شيء للحكم المتعلق بالمستثنى
منه فيكون الشرط كون الآلهة فيهما بقيد ان يكون معه تعالى فيكون الفساد لازما لكون الالهة فيهما
دونه تعالى والمراد لزوم الفساد لكون الالهة فيهما مطلقا سواء كانت مع الله او بدونه تعالى او بدونه او
لكونها معه تعالى **قوله** حملا لها على غير لقوله وصف بالا يعني ان الاصل في الا الاستثناء وفي غير الصفة ثم حمل
كل واحد منهما على الآخر **قوله** لانه متفرع على الاستثناء ابدال البدل فيما بعد الا مشروط بصحة الاستثناء
وقد ثبت تعذر الاستثناء ولانه قد تقرر ان الواقع بعد الا بمعنى الصفة اذا وقع في كلام موجب يجب

٥٠٨

يجب نصبه وان البدل انما يجوز في كلام غير موجب وكلمة لو اذا دخلت في كلام موجب لا يجعله منفيا من
من حيث ان كل واحد منهما لمجرد الملازمة فلما لم يكن الكلام غير موجب بدخول لو عليه لم يجز البدل فيما
بعد الا الواقع فيه والسر فيه ان ما بعد الا لو جعل بدلا في الكلام لكان الاستثناء من اعم العام في
طرف الاثبات وهو ممتنع ولا يمتنع في طرف النفي فانه يصح ان يقال ما في الدار الا زيد ولا يصح ان يقال كان في
الدار الا زيد لانه يستلزم ان يكون في الدار جميع الاشياء الا زيد وهو ممتنع فلو حمل ما بعد الا في هذه الآية
على البدل يرجع المعنى على قولنا لو كان فيهما الله لفسدتا لان المبدل عنه في حكم المطروح فيقع الاستثناء
من اعم العام في طرف الاثبات ثم انه تعالى لما اقام الدليل الاول على وحدانيته فرع عليه كونه منزها عما يصفه
المشركون فقال فسبحان الله واورد تقريعهم في زعم كون الجماد الذى لا يعقل ولا يحس شريكا في الالهية
لرب العرش العظيم ولمن هو القاهر فوق عباده لا يسأل عما يفعل لعظمته وقوة سلطانه وكون افعاله
منبئة على القدرة الكاملة والحكمة البالغة فلا يسوغ لسائل ان يقول له لم فعلت هكذا على طريق طلب حكمة
فعله وذلك لانه تعالى حكيم لا يسأل بمراده لا يخرج فعله عن الحكمة وانما يسأل عن حكمة فعل من يحتمل فعله
السفه واما من لا يحتمل فعله الا الحكمة فانه لا يمكن ان يسأل لم فعلت وقيل معناه لا يسأل عما يفعل على
وجه الاحتجاج عليه وان جاز ان يسأل على وجه التكشف في الحكمة كقوله تعالى رب لم حشرتني اعمى واستدل اهل
السنة على انه تعالى لا يسأل عما يفعل بانه تعالى فاعل كل شيء ولا علة لفعله لانه لو فعل فعلا لغرض لا يخلو اما ان
ان يكون وجود ذلك الغرض وعدمه بالنسبة اليه على السواء او لا يكون فان كان على السواء استحال ان يكون
غرضا وان لم يكن على السواء لزم كونه تعالى ناقصا في ذاته وكاملا بغيره وذلك محال فان قلت وجود وعدمه
وان كان بالنسبة اليه على السواء الا ان وجوده اولى من عدمه بالنسبة الى العباد فالجواب ان تحصيل ما هو
الاولى في حق العباد ان كان مساويا بالعدم بتحصيل بالنسبة اليه لا يكون غرضا له وان كان تحصيل اولى
لكان مستكملا بالغير وهو محال **قوله** من الكتب السماوية حال من قوله ذكر من معي وذكر من قبلي والعامل فيه
معنى التنبيه او الاشارة المدلول عليها بقوله هذا اراد به التنبيه على ان هذا اشارة الى الموجود بين اظهرهم
من الكتب الثلاثة القرآن والتورية والانجيل والقرآن ذكر وعظة لمن اتبعه عليه السلام الى يوم الدين و
التورية والانجيل ذكر للامة المتقدمة استدل بهذه الكتب على صحة التوحيد ونبوته وجعل صحتها موقوفة
عليها لان بعثة الرسل وانزال الكتب لا يتوقف على صحة التوحيد وانما يتوقف على وجود الاله وقرئ
بالتنوين والاعمال العامة على اضافة ذكر الى من الموصولة اضافة المصدر الى مفعوله كقوله بسؤال نعجتك
وقرئ ذكر بالتنوين فيهما ومن مفتوحة الميم نون المصدر ونصب به كقوله او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما وقرئ ذكر بالتنوين فيهما ومن بكسر الميم وهو قول المضرورية بعمل الجارة على ان معي اسم بمعنى عندي
كانه قيل هذا ذكر من عندي ومن قبلي اى جئت به كما جاء به الانبياء من قبلي **قوله** وبعدها اى وقرئ هذا
ذكر وذكر قبلي بالتنوين فيهما بدون من **قوله** قوله تعالى بل اكثرهم لا يعلمون اضراب عن قوله قل هاتوا برهانكم
لكونه ادخل في تضليلهم فان من انتفى عنه العلم رأسا وكان بحيث لا يميز بين الحق والباطل مطلقا لا يقبل الالزام

Copyright © King Saud University